

الأرشيقي الجزائري وتطبيق التشريع: أرشيقيو ولاية عين الدفلة نموذجا

The Algerian archivist and his application of the legislation : the archivists of the wilaya of Ain Defla as a model.

ط.د. تمطاوسين حميد

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية قسم علم المكتبات والتوثيق.
جامعة وهران 1 - أحمد بن بلة (الجزائر)
tintaoucineh@yahoo.com

د. بحوصي رقية *

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية قسم علم المكتبات والتوثيق.
جامعة وهران 1 - أحمد بن بلة (الجزائر)

Rekia100@yahoo.fr

المخلص:	معلومات المقال
تعتبر مهنة الأرشيقي من المهن الصعبة وذلك بالنظر إلى الطموحات والرهانات والتحديات اليومية التي تواجهه والتي يمكن تجاوزها والتغلب عليها من خلال سن مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تضبط عملية تنظيم وتسيير وتبليغ لأرشيقي. تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى اطلاع الأرشيقيين الجزائريين على التشريع الوطني المتعلق بالأرشيقي.	تاريخ الارسال: 2022/12/01 تاريخ القبول: 2022/12/07 تاريخ النشر: 2022/12/29
	الكلمات المفتاحية: ✓ الأرشيقي ✓ الأرشيقي: ✓ التشريع:
Abstract :	Article info
The profession of the archivist is considered a difficult one, given the ambitions, challenges and daily challenges faced by archivists. These difficulties can be overcome by enacting a set of laws and regulations that regulate the process of organizing, managing and communicating archives. The aim of this study is to find out to what extent Algerian archivists are aware of national legislation on archives.	Received :01/12/2022 Accepted :07/12/2022 date of publication: 29/12/2022
	Keywords: ✓ archivist ✓ archives ✓ legislation

-مقدمة:

تعتبر مهنة الأرشيفي مهنة صعبة وذلك بالنظر إلى الطموحات والرهانات والتحديات التي تواجهها والتي لا يمكن تجاوزها والتغلب عليها إلا من خلال سن مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تضبط عملية تنظيم وتسيير الأرشيف.

من ناحية أخرى يمثل الأرشيف ماضي الشعوب وذاكرتها وهو جزء من حاضرها وقوام ودعامة لمستقبلها، لذا فهو يكتسي أهمية بالغة مما يستوجب الحفاظ عليه بثتى الطرق والوسائل المتاحة. ويشكل التشريع أحد هذه السبل الأساسية لتوفير الحماية للأرشيف ولضمان تسييره ومعالجته، حفظه وتبليغه بطرق قانونية مشروعة.

1-الإطار المنهجي للدراسة:

1-1-إشكالية الدراسة:

إن مطالبة الأرشيفيين بسن قوانين وتشريعات حديثة بما يتماشى مع روح ومتطلبات العصر، وضرورة متابعة تطبيقها وتحيينها أمر مشروع خاصة في الجزائر. ولكن احترام وتطبيق التشريعات القائمة والسارية المفعول للتعرف على ثغراتها ومن ثم تحيينها في المستقبل أمر جوهري وأساسي أيضا.

لذا يبقى السؤال المطروح هو:

ما مدى معرفة الأرشيفيين الجزائريين في ولاية عين الدفلة للتشريع الأرشيفي؟ وما مدى احترامهم له في

الميدان؟

1-2-أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى معرفة الأرشيفيين الجزائريين لتشريع الأرشيف في الجزائر ومدى احترامهم له من خلال دراسة ميدانية تمس الأرشيفيين في ولاية عين الدفلى.

1-3-منهج الدراسة وأدواتها

: تتخذ الدراسة منهجا لها المنهج الوصفي وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كفيها وكميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح لنا خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى (المشهداني، 2018، ص126)

يعتبر الاستبيان أحد وسائل البحث العلمي المستعملة على نطاق واسع من أجل الحصول على البيانات والمعلومات، وقد تم استعماله كأداة رئيسية لجمع بيانات هذه الدراسة. وهذا من خلال تبني استمارة موجهة إلى فئة أرشيفيي ولاية عين الدفلى بغرض التعرف عن مدى معرفة الأرشيفيين للقوانين والنصوص التشريعية التي من خلالها يقومون بتسيير أرشيفهم باعتبارهم محور أساسي في التسيير الأحسن للأرشيف، وبالتالي هم المطالبون أكثر من غيرهم بمعرفة القوانين والمراسيم المتعلقة بالأرشيف، وهم المطالبون بتطبيق هذه القوانين على الميدان. وقد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاث محاور، وهم على التوالي: المحور الأول: بيانات شخصية، المحور الثاني: الأرشيفي ومدى علمه بالنصوص التشريعية، المحور الثالث: الأرشيفي ومدى تطبيقه للنصوص التنظيمية

1-4- مصطلحات الدراسة

- 1- الأرشيف:

-الأرشيف لغة: كلمة يونانية المصدر أرشيون، أرخيون (Archion) وشاع استعمالها في اللغات الأخرى مع تغيير بسيط في الحروف و النطق ففي اللغة اللاتينية أركيفوم (Archivum) وفي اللغتين الإنجليزية و الفرنسية (Archives) (وفي اللغة الألمانية (Archiv (وفي الإيطالية (Archivum)) (المالكي، 2009، ص31)

- الأرشيف اصطلاحا:

عرفه المجلس الدولي للأرشيف كما يلي:

الأرشيف هو نتاج وثائقي للنشاط البشري، وهو محفوظ بسبب قيمته على المدى الطويل وهو يعتبر انعكاس في الوقت الفعلي. لأنشطة الأفراد والمنظمات، ومن ثم يوفر رؤية مباشرة للأحداث الماضية وهو يأتي في أشكال

متنوعة -مكتوبة، فوتوغرافية، سمعية بصرية، رقمية أو تناظرية. ويتم إنتاج الأرشيف من قبل المنظمات العامة أو الخاصة ومن قبل الأشخاص في جميع أنحاء العالم (المجلس الدولي للأرشيف، 2021).
أما أحدث تعريف للأرشيف في القانون فهو تعريف القانون الفرنسي لسنة 2016، وقد أضاف مفهوم البيانات إلى التعريف القديم وقد جاء كالتالي:

"الأرشيف هو مجموعة الوثائق، بما في ذلك البيانات، مهما تاريخها أو مكان حفظها أو شكلها أو حاملها ، أنتجها أو استلمها أي شخص طبيعي أو معنوي أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها". قانون التراث الفرنسي [Article L211-1](#) ، 2016،

2- الأرشيفي: هو المتخصص المحترف الدارس لمهنة الأرشيف، و المتدرب مهنيًا ، ذو خبرة في إدارة المواد الأرشيفية ، و هو المسؤول القيم على السجلات و الوثائق التي يوفرها للباحثين عند الطلب ، كما يقدم خدمات المعلومات ، و يكون مسؤولًا عن نشاط أو أكثر من الأنشطة الأرشيفية التالية: تقييم ال وثائق و التخلص منها، التزويد، التنظيم، الوصف، الصيانة، الخدمات المرجعية، الخدمات الممتدة، لمن لا تصلهم الخدمات بالطرق التقليدية، إقامة المعرض. (الشامي، السيد، 2002، ص192)

3- التشريع:

للتشريع معنيين الأول واسع و الثاني ضيق و هما على التوالي:

- **المعنى الأول ضيق:** ونقصد به القانون أي «سن القواعد القانونية و إخراجها مكتوبة، محددة، بألفاظ معينة، بواسطة سلطة مختصة بذلك هي- في الغالب- السلطة التشريعية

- **المعنى الثاني واسع :** و نقصد به القواعد القانونية العامة التي تشمل إلى الجانب القوانين، مختلف الأنظمة و اللوائح الصادرة عن السلطة التنفيذية مثل المراسيم و القرارات..... الخ . (بعلي، 2006، ص36)
وتعتبر معرفة التشريعات المتعلقة بالأرشيف أمر ضروري بالنسبة للأرشيفي وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها:

✓ مزاوله المهنة في إطار القانون(بحوصي، 2016، ص109)

✓ ممارسة المهام بأكثر أريحية وذلك بمعرفة الأرشيفي ماله وما عليه، أي جميع حقوقه وواجباته بكل وضوح وبدون لبس.

✓ إن استخدام النصوص التشريعية والتنظيمية هو استفادة بطريقة ما من التجارب السابقة لأن هذه الأخيرة لا توضع عادة إلا بعد دراسة معمقة، كما أنها تأتي أحيانا لحل مشكلة ما.

✓ التعرف على النصوص القانونية التي تتحكم في الأرشيف، فلا أحد يعذر بجهل القانون

✓ استثمار النصوص القانونية فيما يعود عليه وعلى مؤسسته والأرشيف بصفة عامة بالنفع.

✓ اكتشاف الثغرات القانونية أن وجدت، واقتراح تعديلها بما يراه مناسباً عبر القنوات والسبل الشرعية.

2-الدراسة الميدانية

سوف نستعرض في هذا العنصر، حدود الدراسة الجغرافية والبشرية والزمانية.

1-2-حدود الدراسة:

أ- الحدود الجغرافية:

اتخذت دراستنا واقع معرفة الأرشيفي للتشريع المتعلق بالأرشيف ومدى احترامه في ولاية عين الدفلى، حيث تمثلت حدود دراستنا الجغرافية في المديرية التنفيذية لولاية عين الدفلى، وقد تم رصد ذلك من خلال تموقعها في عاصمة الولاية عين الدفلى، وهي ولاية جزائرية تقع على بعد 145 كلم جنوب غربي الجزائر العاصمة، يحدها من الشمال ولاية تيبازة ومن الجنوب ولاية تيسمسيلت ومن الشمال الشرقي ولايتنا البليدة

والمدينة ومن الغرب ولاية الشلف، تتربع على مساحة تقدر بـ 4260 كم² وهي تتكون إداريا من 14 دائرة تنفرع إلى 36 بلدية. بالإضافة إلى تواجد أكثر من 44 مديرية وإدارة على مستوى هذه الولاية.

ب- الحدود البشرية:

تمثلت الحدود البشرية للدراسة في أرشيفيو المديرية التنفيذية لولاية عين الدفلى، حيث بلغ عددها 37 مديرية تنفيذية. وبافتراض وجود أرشيقي بكل مديرية تنفيذية، تم توزيع 30 استبيان ولكننا لم نسترجع سوى 15 استبيان، بهذا تكون عينة الدراسة الحالية هي 15 فردا.

ج- الحدود الزمنية:

أجريت الدراسة في الفترة الممتدة من 20 إلى 30 من شهر ماي سنة 2022.

2-2- تقديم نتائج الاستبيان وتحليلها:

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل البيانات المستقاة من الميدان، بهدف التعرف على "مدى معرفة الأرشيقيين الجزائريين للتشريع الأرشيقي، وكذا مدى احترامهم له في الميدان.

2-2-1- عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

يعتبر تفرغ الاستبيان وتحليله واستخراج نتائجه ومناقشتها من أهم مراحل الدراسة الميدانية، والإحاطة بجميع جوانبها، والوصول إلى اقتراحات وتوصيات تفيد وتعزز قيمة البحث.

المحور الأول: البيانات الشخصية.

حاولنا في هذا المحور التعرف ببيانات الأرشيقي

1- توزيع العينة حسب الجنس:

الجدول 1: توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	5	33.33 %
أنثى	10	66.67 %
المجموع	15	100 %

من خلال الجدول، نلاحظ أن نسبة الذكور تقدر بـ 33.67 بالمائة، ونسبة الإناث تقدر بـ 66.67 بالمائة، وهذا يوضح لنا أن غالبية الأرشيقيين الذين يزاولون مهنة أرشيقي في ولاية عين الدفلة هم من جنس الإناث، ويرجع سبب هذا التفاوت حسب رأينا إلى أن النسبة الكبيرة للبنات المتحصلات على شهادة البكالوريا كل سنة، وتوجهن إلى مجال العلوم الإنسانية.

2- توزيع العينة حسب الشهادة المتحصل عليها:

الجدول 2: توزيع العينة حسب الشهادة المتحصل عليها.

الشهادة	التكرار	النسبة
شهادة تقني سامي	/	/
شهادة الدراسات التطبيقية الجامعية	4	26.67 %
شهادة الليسانس	8	53.33 %
شهادة ماستر أكاديمي	3	20 %
أخرى	/	/
المجموع	15	100 %

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن جميع العاملين بمهنة الأرشيفي في ولاية عين الدفلة حاصلين على شهادة جامعية علة اختلافها، بحيث بينت النتائج أن نسبة 53.33% هم حاملي شهادة الليسانس، ونسبة 26.67% هم حاملي شهادة الدراسات التطبيقية الجامعية، و20% حاملين لشهادة ماستر أكاديمي، ومنه نستنتج أن النسبة الأكبر هي لحاملي شهادة الليسانس، وذلك راجع إلى نظام التعليم الجديد LMD والذي ألغى شهادة الدراسات التطبيقية الجامعية.

3-توزيع العينة حسب الرتبة الوظيفية

الجدول 3: توزيع العينة حسب الرتبة

الوظيفة	التكرار	النسبة
وثائقي أمين محفوظات	9	60%
وثائقي أمين محفوظات رئيسي	3	20%
رئيس الوثائقيين أمناء المحفوظات	/	/
مساعد وثائقي أمين محفوظات	/	/
عون تقني في الوثائق والمحفوظات	/	/
مساعد أرشيفي	/	/
أخرى	/	/
لا إجابة	03	20%
المجموع	15	100%

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد كبير من الأرشيفين عينة الدراسة يشغلون رتبة وثائقي أمين محفوظات، و بلغ عددهم 9 أرشيفين، حيث قدرت نسبتهم ب 60%، في حين بلغ عدد الأرشيفين الذين يشغلون رتبة وثائقي أمين محفوظات رئيسي 3 أرشيفين بنسبة قدرت ب 20%، بينما لم يجب عن السؤال 3 أرشيفين بنسبة 20%.

4-توزيع العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول 4: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

العبارات	التكرار	النسبة
من 0 سنة إلى 5 سنوات	2	13.33%
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	3	20%
من 10 سنوات إلى 15 سنة	7	46.67%
أكثر من 15 سنة	3	20%
المجموع	15	100%

تعتبر الخبرة المهنية من بين أسباب التسيير الأمثل للأرشيف لهذا كلما كانت خبرة الأرشيفيين أكبر، كلما كانت عملية التسيير أفضل وأنجع. ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة 46.67% كانت من إجابات المبحوثين كانت لديهم خبرة مهنية من 10 سنوات إلى 15 سنة، وهي النسبة الأكبر، وذلك راجع إلى سياسة الدولة في فترة سابقة لمحاولة الاهتمام بأرشيف الإدارات والمديريات التنفيذية، تليها نسبة 20% لكل من كانت لديهم خبرة مهنية من 5 إلى 10 سنوات، وأكثر من 15 سنة، في حين كانت النسبة الأقل من 0 سنة إلى 5 سنوات برقم قدر ب 13.33%. يرجع هذا النقص إلى توقف عملية التوظيف السنوات السابقة.

المحور الثاني: الأرشيفي ومدى علمه بالنصوص التشريعية:

5- مدى معرفة الأرشيفي للنص التشريعي المتعلق بالأرشيف والساري المفعول حاليا في الجزائر:

الجدول 5: مدى معرفة الأرشيفي للنصوص التشريعية السارية المفعول حاليا في الجزائر

العبارات	التكرار	النسبة
القانون 08-89	4	26.67 %
القانون 09-88	9	60 %
الأمر 36-71	2	13.33 %
المجموع	15	100 %

تعتبر معرفة التشريعات الأرشيافية بالنسبة للأرشيقي عملية مهمة في تسيير الأرشييف، وذلك حتى يتسنى له مزاولة مهنته في إطار القانون بالإضافة ممارسته لوظيفته بأريحية.

ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة 60 % كانت إجاباتهم أن النص التشريعي المتعلق بالأرشييف والساري المفعول حاليا هو القانون 09-88، وهي النسبة الأكبر وذلك راجع للاطلاع معظم الأرشييفيين على هذا القانون والذي يعتبر مرجعية لهم في تسيير أرشييفهم، تليه نسبة 26.67 % كانت إجاباتهم القانون 08-89، وهذا راجع ربما لعدم التركيز في الإجابة لأن هذا القانون لا وجود له أصلا، لأننا تعمدنا الخلط في الأرقام، في حين كانت إجابات المبحوثين الذين أجابوا الأمر 36-71 بنسبة 13.33 %. وهذه فئة من الأرشييفيين تجهل القوانين فعلا، لأن هذا الأمر ألغي سنة 1988 بعد صدور القانون.

6- تطرق القانون الساري المفعول في الجزائر للأرشييف الإلكتروني:

الجدول 06: مدى معرفة الأرشييفي لتطرق القانون الساري المفعول في الجزائر للأرشييف الإلكتروني

العبارات	التكرار	النسبة
نعم	4	26.67 %
لا	11	73.33 %
المجموع	15	100 %

إن تنظيم عملية إدارة وتسيير الوثائق والأرشييف الإلكتروني تتطلب حزمة من القوانين حتى يتم ضبطه وتسييره بشكل جيد، نظرا لخصوصيته وشكله والآليات التي يتم من خلالها تسييره. ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن أغلبية الأرشييفيين أجابوا بعدم تطرق القانون الساري المفعول في الجزائر للأرشييف الإلكتروني وكانت نسبتهم 73.33 %، في حين أن نسبة 26.67 % كانت إجاباتهم نعم تطرق القانون الساري المفعول في الجزائر للأرشييف الإلكتروني.

نستنتج من خلال الإجابات السابقة أن معظم الأرشييفيين لهم دراية ويعلمون أن قانون الأرشييف الساري المفعول في الجزائر لم يتطرق للأرشييف الإلكتروني وهذا شيء إيجابي ينم عن اطلاعهم على القانون والتشريعات المعمول بها.

7- تطرق القانون المتعلق بالأرشييف في الجزائر إلى الأرشييف الخاص:

الجدول 7: مدى معرفة الأرشييفي لتطرق القانون الساري المفعول في الجزائر للأرشييف الخاص

العبارات	التكرار	النسبة
نعم	12	80 %
لا	3	20 %
المجموع	15	100 %

الأرشييف الخاص هو ذلك الأرشييف الذي يحوزه الأشخاص أو العائلات والمؤسسات غير العمومية. حيث عملت الدولة الجزائرية على وضع قوانين ومراسيم تشرح كيفية التعامل مع هذا الأرشييف.

ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة المجيبين بأن القانون المتعلق بالأرشييف في الجزائر تطرق إلى الأرشييف الخاص بلغت 80 %، وهذا راجع لاطلاع معظم المبحوثين على القانون 09/88 والذي قام

بتعريف الأرشيف الخاص وتوضيح مميزات وخصائص هذا النوع من الأرشيف، في حين جاءت نسبة 20 % أجابوا بأن القانون الجزائري المتعلق بالأرشيف لا يتطرق للأرشيف الخاص وهذا راجع لعدم اطلاعهم على القانون.

8- تناول القانون المتعلق بالأرشيف الجزائري عمليات الفرز والإقصاء، الدفع والاطلاع:

الجدول 8: مدى معرفة الأرشيفي لتناول قانون الأرشيف في الجزائر لعمليات الفرز

العبارات	التكرار	النسبة
نعم	14	93.33 %
لا	1	6.67 %
المجموع	15	100 %

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن 93.33 % كانت إجاباتهم أن قانون الأرشيف الجزائري تناول عمليات الفرز والإقصاء ويرجع ذلك لقيام معظمهم بهذه العملية على مستوى أرشيفهم، وجاءت نسبة 6.67 % عدم تناول هذا القانون لعمليات الفرز والإقصاء وهذا راجع لأنهم موظفين جدد على مستوى الأرشيف.

9- تطرق قانون الأرشيف الساري المفعول في الجزائر إلى الأرشيف الجزائري إلى الأرشيف الجاري والوسيط:

الجدول 9: مدى معرفة الأرشيفي لتطرق القانون الساري المفعول للأرشيف الجاري والوسيط

العبارات	التكرار	النسبة
نعم	14	93.33 %
لا	1	6.67 %
المجموع	15	100 %

الأرشيف الجاري: هي الوثائق المستعملة باستمرار أو بتواتر كبير من قبل من أنشأها أو تحصل عليها وذلك لممارسة نشاطه، ويمكن تسميتها بالوثائق النشطة.

أما الأرشيف الوسيط هو ذلك الأرشيف الذي يتكون من الوثائق التي انتهت اعتبارها أرشيفا جاريا من قبل الأشخاص أو الهيئات التي أنشأتها، والتي أصبح استعمالها عرضيا.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 93.33 % وهي النسبة الأكبر. حيث أن الغالبية كانوا على علم بأن قانون الأرشيف الساري المفعول تطرق إلى الأرشيف الجاري والوسيط، في حين نسبة 6.67 % كانت إجاباتهم عدم تطرق القانون الأرشيف الساري المفعول إلى الأرشيف الجاري والوسيط.

المحور الثالث: الأرشيفي ومدى تطبيقه للنصوص التنظيمية:

10- كيفية عملية الدفع في المصالح:

الجدول 10: يبين كيفية عملية الدفع في المصالح

العبارات	التكرار	النسبة
وفق جدول الدفع	12	80 %
بشكل عشوائي	3	20 %
المجموع	15	100 %

من خلال إجابات الباحثين في الجدول أعلاه نلاحظ أن المصالح الإدارية التي تقوم بالدفع تستخدم جدول الدفع بمثابة آلية وأداة رئيسية في العملية وذلك بنسبة كبيرة جدا بلغت 80 %، وهذا يعود إلى أهمية هذه

الأداة في توضيح جميع البيانات المتعلقة بعملية الدفع، (فهي عبارة عن أداة مرجعية قانونية مفصلة لعملية الدفع)، إلا أن بعض المصالح الدافعة لا تحترم القوانين والشروط وقواعد دفع أرشيقيها إلى مصالح الأرشيقي في المديرية التنفيذية، حيث يتم دفع أرشيقيها بشكل عشوائي وذلك بنسبة قدرت بـ 20 %.

11- الاعتماد على القوائم الشاملة في عملية الإقصاء:

الجدول 11: يبين مدى الاعتماد على القائم الشاملة

النسبة	التكرار	العبارات
73.33 %	11	نعم
26.67 %	4	لا
100 %	15	المجموع

يعمل الأرشيقي أثناء عملية الفرز والإقصاء بحذف الوثائق التي تم إقصاؤها وترتيب الوثائق التي تم الإبقاء عليها، وهذا بالاعتماد على القوائم الشاملة، مع تحديد مدة بقائها على مستوى مصالح الحفظ المؤقت، هذه القائمة تعتبر أداة قانونية للقيام بعملية الفرز والإقصاء، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية الأرشيقيين يعتمدون على القوائم الشاملة وذلك بنسبة 73.33 %، في حين بلغت نسبة 26.67 % للأرشيقيين الذين اجابوا بعدم الاعتماد على القوائم الشاملة ربما يعود ذلك لقلّة مستوى الخبرة لدى الأرشيقيين أو اللامبالاة لدى المصالح الإدارية والمسؤولين.

12- مدى توفر الظروف الملائمة للحفظ:

الجدول 12: مدى توفر الظروف الملائمة للحفظ

النسبة	التكرار	العبارات
53.33 %	8	نعم
46.67 %	7	لا
100 %	15	المجموع

حتى نضمن سلامة القيمة المادية والفكرية للأرشيقي الأصلي على المدى الطويل يجب توفير الحماية اللازمة والظروف المناخية والبيئية المناسبة لحفظ الأرشيقي، وهذا حسب نوعية الوعاء. ومن خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإجابات كانت متقاربة، حيث بلغت نسبة إجابات المبحوثين الذين رأوا أن ظروف الحفظ ملائمة 53.33 %، ونسبة 46.67 % كانت إجاباتهم أن ظروف الحفظ غير ملائمة، ويعزى ذلك إلى تنقل بعض الإدارات إلى مباني جديدة حيث خصصوا للمصالح الأرشيقيّة أماكن تتوفر على شروط الحفظ، في حين هناك إدارات أخرى مازالت في أبنية قديمة.

13- عملية إعداد بطاقة التشخيص:

الجدول 13: مدى الاعتماد على عملية إعداد بطاقة التشخيص

النسبة	التكرار	العبارات
13.33 %	2	نعم
86.67 %	13	لا
100 %	15	المجموع

يبين الجدول أعلاه أن نسبة 86.66 % يقومون بإعداد بطاقة تشخيص، وهذا تطبيقا لما جاء في بطاقة التشخيص التي جاءت في المنشور رقم 03-23 المؤرخ في 01 جويلية 2003، وكانت نسبة إجابات المبحوثين الذين أجابوا بعدم إعدادهم لبطاقة التشخيص 13.33 % وذلك ربما لعدم معرفتهم لمدى أهمية بطاقة التشخيص في التسهيل على الأرشيقيين والباحثين في الحصول والاطلاع على المعلومات الموجودة في الأرصدة الأرشيقيّة.

2-2- نتائج الدراسة: من خلال تحليل البيانات توصلنا إلى النتائج التالية:

- اتضح أن نسبة الأرشيفيين أفراد العينة من جنس الإناث أعلى من نسبة الذكور وهذا يعود إلى عدة اعتبارات منها الإقبال الكبير للإناث على مسابقات التوظيف مقارنة بالذكور، بالإضافة النمو السكاني الغالب عليه العنصر الأنثوي، وكذا اهتمام البنات بالدراسة والتكوين، أكثر من الذكور.
- تبين أن نسب، أفراد العينة من حاملي شهادة الليسانس كانت أعلى نسبة من باقي الشهادات، حيث يرجع ذلك إلى نظام التعليم الجديد LMD والذي ألغى شهادة الدراسات التطبيقية الجامعية. وكذا عدم فتح مناصب مالية لحاملي شهادة الماستر.
- اتضح أن غالبية الأرشيفيين أفراد العينة ينتمون إلى رتبة وثائقي أمين محفوظات بدرجة أولى، يليهم رتبة وثائقي أمين محفوظات رئيسي في حين بقية الرتب منعدمة، سبب ذلك يعود إلى توظيف الوثائقيين أكثر من غيرهم، وكذا ترقية مساعدي الوثائقيين إلى وثائقيين أمناء محفوظات.
- تبين أن الأرشيفيين الذين لديهم خبرة من 10 إلى 15 سنة يشكلون الفئة الأكبر، يليهم من لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات وأكثر من 15 سنة بالتساوي، وكانت أقل فئة ممن لديهم خبرة تقل عن 5 سنوات.
- اتضح أن معظم الأرشيفيين العاملين على مستوى المديرية التنفيذية لولاية عين الدفلى على دراية بالقوانين والتشريعات السارية المفعول في الجزائر.
- معظم الأرشيفيين لهم دراية بأن قانون الأرشيف الساري المفعول في الجزائر لم يتطرق للأرشيف الإلكتروني وهذا شيء إيجابي ينم عن اطلاعهم على القانون والتشريعات المعمول بها.
- أغلب الأرشيفيين يعلمون أن قانون الأرشيف الجزائري تطرق إلى الأرشيف الخاص.
- تبين أن غالبية الأرشيفيين على اطلاع أن قانون الأرشيف الجزائري تناول عمليات الفرز والإقصاء والدفع....
- معظم الأرشيفيون على دراية بأن القانون الجزائري المتعلق بالأرشيف تطرق إلى الأرشيف الجاري والوسيط.
- تعتمد غالبية المصالح في المديرية التنفيذية التي تقوم بعملية الدفع على جدول الدفع لإتمام العملية.
- يؤكد معظم الأرشيفيين على اعتمادهم على القوائم الشاملة أثناء قيامهم بعملية الفرز والإقصاء.
- اتضح أن معظم الأرشيفيين يقومون بإعداد بطاقة تشخيص.

2-3- مقترحات الدراسة:

- ضرورة تكوين وتدريب الأرشيفيين والإداريين على حد سواء بحكم إشتراكهم في نشأة الوثيقة واستقبالها ومعالجتها.
- سن حزمة من القوانين الخاصة بالأرشيف الرقمي وذلك تماشيا والتطورات الحاصلة في شتى المجالات.
- توفير الظروف الملائمة لحفظ الأرشيف وذلك للحفاظ عليه من التلف والضياع.
- تطوير وعصرنة الأرشيف والعمل الأرشيفي فنيا وتنظيميا.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة على الأرشيف لضمان أمن الوثيقة وتسهيل عملية الاطلاع عليه.
- تحسيس جميع الموظفين بأهمية الأرشيف من خلال القيام بندوات أو مؤتمرات تتناول أهمية الأرشيف في الحفاظ على ذاكرة الأمة.
- تحفيز الأرشيفيين من خلال توفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتحسين ظروف العمل الأرشيفي.

3- خاتمة:

مما تقدم يمكن القول أن واقع معرفة الأرشيفيين الجزائريين لتشريع الأرشيف في الجزائر ومدى احترامهم له وخاصة الأرشيفي ولاية عين الدفلى يتلخص في جملة من جملة الأعمال والمهام التي يقوم بها الأرشيفيين بخصوص معالجة وحفظ الوثائق، حيث اتضح بأن أغلب الأرشيفيين المتواجدين على مستوى مديريات الولاية على الاطلاع ودراية بالتشريعات المتعلقة بالأرشيف ولكن التطبيق على الميدان يبقى بعيد عن التطلعات وبعيد عن المستوى المطلوب.

قائمة المراجع:

- 1- الشامي أحمد، (1983)، المعجم البنهاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات: انجليزي، عربي. الرياض: دار المريخ.
 - 2- المشهداني، سعد سلمان، (2018)، منهجية البحث العلمي. عمان: دار أسامة.
 - 3- المالكي، لازم مجبل، (2009)، علم الوثائق و تجارب في التوثيق و الأرشفة. الأردن: مؤسسة الوا رق للنشر و التوزيع.
 - 4- بحوصي، رقية، (2016)، التشريع الأرشيفي في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية . ع.10، ص- ص: 109-132
 - 5- بعلي، محمد الصغير، (2006)، المدخل للعلوم القانونية. عناية: دار العلوم
- Conseil International des Archives (ICA). Que sont les archives? site du Conseil International des Archives URL/ <https://www.ica.org/fr/que-sont-les-archives.> (page consultée le 11/01/2021).

- قانون التراث الفرنسي **Article L211-1** و المعدل من طرف القانون **art. 59** **LOI n°2016-925 du 7 juillet 2016** - https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000032860025